A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/592
20 December 1999

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٤ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد حسام الدين آلا (الجمهورية العربية السورية)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أن تدرج، بناء على توصية المكتب، بندا بعنوان "العولمة والاعتماد المتبادل" في جدول أعمال دورتها الرابعة والخمسين، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٣ حتى ٢٥ و ٢٩ و ٥١ المعقودة خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ويرد سرد لمناقشة اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/54/SR.23-25 و 29 و 51). ويوجه الانتباه كذلك إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها الثالثة وحتى الثامنة، المعقودة في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/54/SR.3-8).

٣ - وكان معروضا على اللجنة، لنظرها في البند، الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/54/458)؛

(ب) رسالة مؤرخة ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، يحيل بها خطة لاهاي من أجل السلام والعدل في القرن الحادي والعشرين، التي اعتمدها مؤتمر نداء لاهاي من أجل السلام المعقود في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ (A/54/98)؛

201299 201299 99-39732

(ج) رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها البلاغ المشترك الذي اعتمدته مجموعة الخمسة عشر، في مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول وحكومات مجموعة الخمسة عشر، الذي عقد في مونتيغو باي، جامايكا، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ (A/54/175)؛

(د) رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الوزاري والبيان الوزاري المتعلقين بمؤتمر قمة الجنوب، المعتمدين في الاجتماع السنوي الثالث والعشرين لوزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في مقر الأمم المتحدة (A/54/432).

ثانيا - النظر في الاقتراحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/54/L.19 و A/C.2/54/L.76، والتعديلات الواردة في الوثيقتين A/C.2/54/L.77 و A/C.2/54/L.78

٤ - في الجلسة ٢٩، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل غيانا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنونا "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل" (A/C.2/54/L.19) فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قرارها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

"وإذ تدرك التحديات والفرص الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

"وإذ تعرب عن قلقها إزاء استبعاد عدد كبير من البلدان النامية من عملية العولمة، بما فيها قطاعات التمويل والتجارة والتكنولوجيا، وإزاء ازدياد ضعف تلك البلدان النامية الآخذة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإزاء استفحال أوجه التفاوت الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها،

"وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا، من خلال التجارة وتدفقات رأس المال، فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي،

"وإذ تشدد على أن أوجه الاختلال المتأصلة في هياكل النظم الدولية المتحكمة في التنمية، والتمويل، والتجارة، ونقل التكنولوجيا قد أدت إلى استفحال الآثار السلبية التي تخلفها في البلدان النامية عملية العولمة،

"وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء اتساع الفجوة التكنولوجية الفاصلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل ملامح العولمة،

"وإذ تلاحظ بقلق شديد أن منافع النظم التجارية المتعددة الأطراف القائمة لا تزال بعيدة عن متناول البلدان النامية،

"وإذ تشدد على الحاجة إلى إصلاح واسع النطاق في الهيكل المالي الدولي،

"وإذ تشدد على أن السياسات المحلية للبلدان النامية يمكن أن تحقق نتائج أفضل بفضل الدعم الدولي أو بفضل تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية،

"وإذ تشدد على أهمية تشجيع اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي تمكينا لها من تحقيق أكمل فائدة ممكنة من الفرص التجارية الناشئة عن العولمة والتحرير،

"وإذ تبرز الحاجة الملحة إلى التخفيف من وطأة ما تخلفه العولمة والاعتماد المتبادل من عواقب سلبية تتأثر بها كافة البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة والضعيفة والدول النامية الجزرية الصغيرة،

"واقتناعا منها بالحاجة إلى إدارة العولمة بطريقة تكفل المساواة، والشفافية، والاشتمال، وتحقيق هدف تنمية البلدان النامية،

"وإذ تكرر القول بأن الأمم المتحدة بوصفها محفلا عالميا، تتمتع بوضع فريد، يتيح لها تحقيق التعاون الدولي على طرق التحديات الناشئة عن تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

"واقتناعا منها بأن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في رعاية زيادة التساوق والتكامل والتنسيق في تناول المسائل الاقتصادية والإنمائية على الصعيد العالمي،

"وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

"وإذ تحيط علما أيضا بتقرير التنمية البشرية، لعام ١٩٩٩، الذي يركز على العولمة ذات الوجه الإنساني،

"وإذ تلاحظ مع التقدير أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سيركز في دورته العاشرة، التي ستعقد في بانكوك في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٠، على الاستراتيجيات الإنمائية في عالم يشهد اعتمادا متبادلا مطردا وتطبيق دروس الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية البلدان كافة والناس كافة،

"١ - تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا مركزيا في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية وفي تقديم الإرشاد السياسي بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك ما يندرج في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

"٢ - تشدد على الضرورة الملحة لتنسيق الأعمال بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لوضع نهج عالمي يستهدف التخفيف من وطأة العواقب السلبية المترتبة على العولمة والاعتماد المتبادل، مع مراعاة أوجه ضعف البلدان النامية وشواغلها وحاجاتها المحددة؛

"٣ - تدعو إلى إدارة العولمة إدارة فعالة بإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرار بشأن السياسات الاقتصادية الدولية؛ ونظر المؤسسات الدولية ذات الصلة نظرا متكاملا في مسائل التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا والمسائل الإنمائية؛ وإصلاح الهيكل المالي الدولي، وتدعو في هذا السياق إلى قيام تعاون وتنسيق وثيقين بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

"٤ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو، لا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية، أن تزيد درجة تساوق سياساتها المالية والتجارية وسياسات تعاونها الإنمائي، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية مساندة لتنمية البلدان النامية؛

"٥ - تحث المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الانمائي الدولي القائم على النمو الاقتصادي، والاستقرار، والمساواة، مع اشتراك البلدان النامية اشتراكا تاما في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛

"٦ - تحث أيضا المجتمع الدولي على اعتماد إطار سياسة عامة يستهدف إنشاء هياكل دولية منصفة إنمائية الوجهة في مجالات التمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا، وعلى طرق المشكلات المستوطنة المتمثلة في الدين الخارجي، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتناقص معدلات التجارة، وتقييد إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو؛

"٧ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، الرامية إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة والضعيفة والدول النامية الجزرية الصغيرة، على معالجة شواغلها التي تنفرد بها في إطار عولمة الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال المساعدات المتعلقة بالتكنولوجيا في مجالات التجارة، والسياسات، وتحسين الكفاءة والسياسات التجارية، والاتجار بالخدمات، لا سيما في التجارة الالكترونية؛

"٨ - تطلب إلى المجتمع الدولي، لا سيما منظمة التجارة العالمية، القيام على الفور بتنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف، وذلك عملا على تمكين البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة والضعيفة والدول النامية الجزرية الصغيرة، على جني المنافع الممكن جنيها من تحرير التجارة في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

"٩ - تدعو إلى إصلاح للهيكل المالي العالمي يشمل زيادة اشتراك البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرار بالمؤسسات المالية الدولية، وزيادة التشديد على التمويل لأغراض التنمية، وزيادة الاستقرار المالي؛

"١٠ - تؤكد بشدة ضرورة مضاعفة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بهدف تعزيز تماسك السياسات والتكامل والتنسيق بشأن المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية على الصعيد العالمي عملا على تحقيق الحد الأمثل من المنافع وتقليل العواقب السلبية للعولمة والتحرير والاعتماد المتبادل إلى حدها الأدنى، وتدعو، في هذا الصدد، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى إعداد تقرير تحليلي بالتعاون مع الوكالات والمنظمات ذات الصلة، يتناول هذه المسألة، وإلى تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين؛

"١١ - تؤكد على بعد العولمة الذي تقوده التكنولوجيا وعلى أهمية توفير إمكانية الحصول، بأساليب مختلفة من بينها الشروط التفضيلية والتساهلية، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين البلدان النامية من الانتفاع بصورة فعالة من العولمة بالاندماج التام الفعال في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛

"١٢ - تشدد بقوة على الحاجة إلى احتواء برامج بناء القدرات الإقليمية والوطنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، على عنصر قوي يستهدف مساعدة البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

"١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن الإجراء المتخذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا للفقرة ١٢ أعلاه؛

"١٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن ينشئ فريق خبراء حكوميين مخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بهدف إعداد مقترحات عملية الوجهة تتعلق بدور الأمم المتحدة في تعزيز اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛ وتسهيل إمكانية حصول البلدان النامية على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشروط تفضيلية وتساهلية؛ وتعزيز اشتراك البلدان النامية، بوسائل من بينها مرافق الهياكل الأساسية، في قطاعات الاقتصاد العالمي الكثيفة المعارف؛

"١٥ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا تحليليا شاملا عن تنفيذ هذا القرار؛

"١٦ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخامسة والخمسين بندا بعنوان 'العولمة والاعتماد المتبادل'".

٥ - وفي الجلسة ٥١، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار A/C.2/54/L.76، المقدم من نائب رئيس اللجنة، جيوفاني براوتزي (إيطاليا) على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.19.

٦ - وفي الجلسة ذاتها، كان معروضا على اللجنة أيضا تعديل (A/C.2/54/L.77) لمشروع القرار A/C.2/54/L.76، مقدم من البرتغال، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يستعاض بموجبه عن الفقرة ١٠ من المنطوق بالنص التالي:

"١٠ - تؤكد بشدة على أهمية إتاحة بيئة تساعد على الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق، والحكم الجيد، وزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجابهة أعباء الديون التي لا سبيل إلى تحملها، بما في ذلك من خلال تدابير تحويل الديون، وتوخي المرونة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ودعم التعاون والتكامل

الإقليميين باعتبارهما من المجالات التي ينبغي معالجتهما على سبيل الأولوية ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان الأفريقية وتشجيع مشاركة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام."

٧ - كما كان معروضا على اللجنة تعديل (A/C.2/54/L.78) لمشروع القرار A/C.2/54/L.76، مقدم من أستراليا، يستعاض بموجبه عن الفقرة ١٠ من المنطوق بالنص التالي:

"١٠ - تؤكد بشدة أهمية إتاحة بيئة تساعد على الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق، والحكم الفعال إلى جانب الخدمة المدنية والسياسات والإدارة القائمة على التشارك والمتسمة بالشفافية والمساءلة، وزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجابهة أعباء الديون التي لا سبيل إلى تحملها، بما في ذلك من خلال تدابير تحويل الديون، وتوخي المرونة في المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وفي هذا الصدد، دعم التعاون والتكامل الإقليميين باعتبارهما من المجالات التي ينبغي معالجتهما على سبيل الأولوية ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الأفريقية وتشجيع مشاركة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام."

٨ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثل غيانا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، طالب فيه برفع الجلسة (انظر A/C.2/54/SR.51).

٩ - وعند استئناف الجلسة ٥١، أدلى ببيان ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.2/54/SR.51).

١٠ - وفي الجلسة ذاتها، اقترح ممثل غيانا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين تعديلا على التعديل (A/C.2/54/L.78) المقدم من أستراليا على الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار A/C.2/54/L.76، وذلك كما يلي:

(أ) يستعاض عن عبارة "الحكم الفعال إلى جانب الخدمة المدنية والإدارة القائمة على التشارك والمتسمة بالشفافية والمساءلة" بالعبارة "الحكم الذي يلبي احتياجات الشعب إلى جانب الخدمة المدنية وعمليات صنع السياسة والإدارة القائمة على التشارك والمتسمة بالشفافية والمساءلة"؛

(ب) تحذف عبارة "في هذا الصدد".

١١ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي أستراليا والكاميرون (انظر A/C.2/54/SR.51).

١٢ - ثم أدلى الرئيس ببيان (انظر A/C.2/54/SR.51).

١٣ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/54/L.76 بصيغته المعدلة (انظر الفقرة ١٦).

١٤ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/54/L.76، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/54/L.19 مشروعهم.

١٥ - كما سحب التعديل (A/C.2/54/L.77) المقدم من البرتغال باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مشروع القرار A/C.2/54/L.76 من جانب مقدميه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تدرك التحديات والفرص الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء ازدياد المخاطر المتزايدة لاستبعاد عدد كبير من البلدان النامية من عملية العولمة، بما فيها قطاعات التمويل والتجارة والتكنولوجيا، وإزاء ازدياد ضعف البلدان النامية الآخذة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، الناتج بصفة خاصة عن تقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وإزاء استفحال أوجه التفاوت الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا، من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال، وتقدم التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي، وللتنمية ولتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم،

وإذ تشدد على أن النظم الدولية التي تعنى بالتنمية، والتمويل، والتجارة، ونقل التكنولوجيا ينبغي أن تواصل معالجة ما للعولمة من آثار سلبية على البلدان النامية،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع بوجه عام بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل ملامح العولمة،

وإذ تضع في اعتبارها، تناقص هوامش الأفضليات التجارية للبلدان النامية في عملية تحرير التجارة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وضرورة أن تتخذ البلدان تدابير، حسب الاقتضاء، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية لمعالجة ذلك التناقص بغية معادلته،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة العمل في مجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات من أجل إقامة نظام مالي دولي قوي،

وإذ تسلم بأهمية أن تكون استجابات جميع البلدان على المستوى الوطني فيما يتعلق بالسياسة العامة مناسبة لتحديات العولمة، وذلك بأن تتبع على وجه الخصوص سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وفي المجال الاجتماعي، وإذ تلاحظ الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذل، وخاصة من جانب أقل البلدان نمـــوا، لتحسين قدراتهـــا المؤسسية والتنظيمية، وإذ تدرك أيضا أنه ينبغي لجميع البلدان أن تتبع سياسات تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتشجع على تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

وإذ تشدد على أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لتمكينها من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التجارية الناشئة عن العولمة وتحرير التجارة،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى التخفيف من وطأة ما تخلفه العولمة والاعتماد المتبادل من عواقب سلبية تتأثر بها كافة البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

واقتناعا منها بالحاجة، في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، إلى وضع وتنفيذ سياسات تكفل المساواة، والشفافية، والاشتمال، بهدف تعزيز التنمية، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تكرر تأكيد أن الأمم المتحدة بوصفها محفلا عالميا، تتمتع بوضع فريد، يتيح لها تحقيق التعاون الدولي على طرق مواجهة التحديات المتمثلة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

واقتناعا منها بأن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في رعاية تعزيز التساوق والتكامل والتنسيق في تناول المسائل الاقتصادية والإنمائية على الصعيد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل[1]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير التنمية البشرية، لسنة ١٩٩٩[2]، الذي يركز على عولمة ذات وجه إنساني،

وإذ تلاحظ، في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، العمل الجاري الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة بين أمانة الكمنولث والبنك الدولي المعنية بالدول الصغيرة؛

وإذ تلاحظ مع التقدير أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سيركز في دورته العاشرة، التي ستعقد في بانكوك في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٠، على "الاستراتيجيات الإنمائية في عالم يشهد اعتمادا متبادلا مطردا وتطبيق دروس الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية البلدان كافة والناس كافة"،

وإذ ترحب بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يقضي بتخصيص الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ لموضوع "التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة"[3]،

١ - تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا مركزيا تؤديه في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية وفي العمل على تحقيق تساوق أكبر بين السياسات بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

---

(١) A/54/358.

(٢) نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٩.

(٣) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨١/١٩٩٩.

٢ - تؤكد بقوة على ضرورة تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز تساوق السياسات وتكاملها والتنسيق بينها بشأن المسائل الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والإنمائية على الصعيد العالمي، بغية تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والتحرير والاعتماد المتبادل والتخفيف إلى أدنى حد من وطأة الآثار السلبية المترتبة عليها، مع مراعاة مواطن الضعف والشواغل والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية؛

٣ - تدعو إلى زيادة التعاون الدولي لمواجهة تحديات العولمة من خلال تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الدولية؛ ودراسة المؤسسات الدولية المعنية للمسائل التجارية والمالية والإنمائية والمتعلقة بنقل التكنولوجيا دراسة متكاملة؛ ومواصلة إدخال إصلاحات واسعة النطاق على النظام المالي الدولي؛

٤ - تطلب إلى جميع البلدان، لا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية، أن تزيد درجة التساوق بين سياساتها المالية والتجارية وسياسات تعاونها الإنمائي، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية مساندة للتنمية، لا سيما في البلدان النامية؛

٥ - تؤكد على أهمية أن يكون هناك، على المستوى الوطني، سياسات سليمة للاقتصاد الكلي ووضع أطر مؤسسية وتنظيمية فعالة وتنمية الموارد البشرية؛ على نحو يحقق الهدفين اللذين يعزز أحدهما الآخر، ألا وهما القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، وذلك بطرق من ضمنها وضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر، وتعزيز تساوق السياسات العامة؛

٦ - تحث المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الإنمائي الدولي الهادف إلى زيادة اشتراك البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛

٧ - تحث أيضا المجتمع الدولي على اعتماد سياسات عامة تعزز الإنصاف في مجالات التمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا، وعلى طرق مشاكل البلدان النامية المتمثلة في الدين الخارجي، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتدهور معدلات التبادل التجاري وفرص الوصول إلى الأسواق؛

٨ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، وغيرها من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى مساعدة البلدان النامية بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على معالجة شواغلها التي تنفرد بها في إطار عولمة الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال المساعدات المتعلقة بالتكنولوجيا في مجالات التجارة، والسياسات العامة، وفي تحسين الكفاءة والسياسات التجارية، والاتجار بالخدمات، والتجارة الإلكترونية؛

٩ - تشدد على أهمية إدراك ومعالجة الشواغل التي تنفرد بها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتسنى مساعدتها على الاستفادة من العولمة بغية إدماجها على نحو كامل في الاقتصاد العالمي؛

١٠ - تؤكد بشدة على أهمية إتاحة بيئة تساعد على الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق، ووجود حكم يلبي احتياجات الشعب، وتوافر خدمة عامة وعمليات لتقرير السياسة وإدارة تتسم بالكفاءة والشفافية وتقوم على المشاركة وتخضع للمساءلة، وزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجابهة أعباء الديون التي لا سبيل إلى تحملها، بما في ذلك من خلال تدابير تحويلها، وتوخي المرونة في تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام[٤]، ودعم التعاون والتكامل الإقليميين باعتبارهما من المجالات التي يلزم معالجتها على سبيل الأولوية ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان الأفريقية وتشجيع مشاركة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي؛

١١ - تؤكد على بعد العولمة الذي تتصدره التكنولوجيا وعلى أهمية تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقلها والمعارف المتصلة بذلك، لا سيما إلى البلدان النامية، بشروط مواتية، ومن بينها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق على ذلك، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لتمكينها من الاستفادة من العولمة من خلال الاندماج التام الفعال في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛

١٢ - تشدد بقوة على ضرورة احتواء برامج بناء القدرات الإقليمية والوطنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، وصناديق الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، على عنصر قوي يستهدف مساعدة البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبالتشاور مع المنظمات الأخرى ذات صلة، بإعداد تقرير شامل يحتوي على توصيات عملية المنحى بشأن زيادة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية، ودورها أيضا في تعزيز تساوق السياسات العامة وتكاملها والتنسيق بينها بشأن المسائل الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والتكنولوجية والإنمائية على الصعيد العالمي، من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل بالعولمة؛

---

(٤) A/52/871-S/1998/318.

١٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام توجيه الدعوة، إن أمكن، إلى عقد اجتماع، يمول من موارد خارجة عن الميزانية، لفريق خبراء رفيع المستوى بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بهدف إعداد تقرير يكون متاحا في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٠، يحتوي على توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛ وتيسير حصول هذه البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأساليب من ضمنها بشروط تفضيلية وتساهلية، عند الاقتضاء؛ وتعزيز اشتراك البلدان النامية في قطاعات الاقتصاد العالمي القائمة على كثافة المعارف، بوسائل من بينها مرافق الهياكل الأساسية؛

١٥ - تدعو البلدان، والكيانات المعنية الأخرى، التي يكون في مقدورها تقديم الموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة لعقد اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى إلى أن تفعل ذلك؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".

- - - - -